

الطلب رقم: IPN REQUEST 22/05

29 نوفمبر 2022

مذكرة إلى مجلس المديرين التنفيذيين
البنك الدولي للإنشاء والتعمير

طلب تفتيش

جمهورية مصر العربية: برنامج خدمات الصرف الصحي المستدامة في المناطق الريفية القائم على ربط التمويل بالنتائج
(P154112) وتمويله الإضافي (P166597)

إخطار بعدم التسجيل

ملخص

1. وفقاً للفقرة 18 من قرار إنشاء¹ هيئة التفتيش ("الهيئة")، فإنني أحيطكم علماً بأن الهيئة تلقت في 12 أكتوبر 2022 طلباً لإجراء تفتيش ("الطلب") بشأن: برنامج خدمات الصرف الصحي المستدامة في المناطق الريفية القائم على ربط التمويل بالنتائج في جمهورية مصر العربية (P154112) وتمويله الإضافي (P166597) (يُشار إليهما معاً "المشروع").
2. قدّم الطلب مواطنان ("مقدمي الطلب") يعيشان في منطقة المشروع واللذان طلبا من الهيئة عدم الكشف عن هويتهم. وتشمل مرفقات طلب التفتيش نسخاً من الشكاوى المُقدّمة إلى دائرة معالجة المظالم بالبنك.
3. يدعي مقدمي الطلب أن مياه الصرف تتدفق داخل منزلهما وأسفله بسبب سوء تنفيذ أعمال الصرف في إطار المشروع. ويقولان أيضاً إنه نتيجة لذلك بدأت الخرسانة تتآكل بسبب حدوث رطوبة في الجدران وظهور تشققات وتصدّعات بها وتككّ بلاط الأرضيات، وأصبح المبنى مهدداً بالانهيار.
4. يدعي مقدمي الطلب وجود سوء تخطيط في تصميم خطوط الصرف الرئيسية والمسافة بينها ومستويات التوصيلات السكنية، وأن هذه العيوب قد أدت إلى تركيب مواسير الصرف فوق مواسير المياه مما تسبب في انبعاث الروائح وحدوث تلوث بيئي وآثار صحية (مثل "الفشل الكلوي"). علاوة على ذلك، يدعي مقدمي الطلب أن طفح مياه الصرف يُعزى أيضاً إلى سوء التنفيذ واستخدام معدات غير مناسبة ("المشتركات والأكواع وأقطار المواسير"). كما يقولان إن المشروع لم يَقم باتّباع متطلبات البنك الدولي، أي إرشاداته بشأن الصحة والسلامة المهنية، أو بتطبيق "المعايير البيئية أو الفنية أو المجتمعية" على المشروع.

¹ هيئة التفتيش التابعة للبنك الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، القرار رقم 8، IBRD 2020-0004، سبتمبر 2020 ("القرار").

5. بعد تنفيذ إجراءات العناية الواجبة، فإن الهيئة تمتنع عن تسجيل هذا الطلب نظراً لعدم وجود ارتباط معقول بين الضرر المدعى به الوارد في الطلب والمشروع الذي يموله البنك. وتتوه الهيئة إلى أن هذا الطفح لا يُعزى إلى المشروع، وإلى عدم وجود أضرار واضحة بعقار مَقَمِّي الطلب يمكن ربطها بالمشروع، وإلى أن جهاز إدارة البنك الدولي ("جهاز الإدارة") قد بذل جهوداً كبيرة على مدى العامين الماضيين في العمل مع مَقَمِّي الطلب على معالجة مخاوفهما رغم اعتقاده بأنها غير مرتبطة بالمشروع.

المشروع

6. تمت الموافقة على برنامج خدمات الصرف الصحي المستدامة في المناطق الريفية القائم على ربط التمويل بالنتائج (P154112) في 28 يوليو 2015 وتمويله بقرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير بمبلغ 550 مليون دولار مع مساهمة من الحكومة بمبلغ 170 مليون دولار ومساهمة من المانحين الآخرين بمبلغ 530 مليون دولار ليصبح إجمالي تكلفة البرنامج 1250 مليون دولار. والبلد المقترض هو جمهورية مصر العربية والجهة المسؤولة عن إدارة تنفيذ المشروع هي وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية. وتُعد شركات المياه والصرف الصحي الجهات الرئيسية لتنفيذ الاستثمارات.

7. تمت الموافقة على التمويل الإضافي (P166597) في 21 سبتمبر 2018 بتقديم قرض إضافي من البنك الدولي للإنشاء والتعمير بمبلغ 300 مليون دولار. ويشارك البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية في التمويل الإضافي بتقديم قرض بمبلغ 300 مليون دولار، فيما تبلغ مساهمة الحكومة في التمويل الإضافي 94 مليون دولار ليصل إجمالي هذا التمويل إلى 694 مليون دولار.

8. مع تقديم التمويل الإضافي، جرى تمديد تاريخ إقفال المشروع لمدة عام واحد حتى 31 ديسمبر 2024. ويبلغ إجمالي ما تم صرفه 720.83 مليون دولار (84.8% من إجمالي تمويل البنك الدولي). ويظهر كلا المشروعين في نافذة العمليات على أنهما مازالا قيد التنفيذ حتى تاريخ استلام الطلب في 12 أكتوبر 2022.

9. في البرامج القائمة على ربط التمويل بالنتائج، لا تسري سياسات الإجراءات الوقائية لعمليات البنك الدولي. ولا تُصنّف هذه البرامج ضمن فئة بيئية لكن يتم فحصها لتحديد المخاطر. وبالنسبة لهذا البرنامج، فقد اعتُبرت المخاطر البيئية "متوسطة" والمخاطر الاجتماعية "كبيرة"، وإن كانت هناك بعض المخاطر المحددة - مثل التعامل مع الحمأة ومعالجتها - التي صُنِّفت على أنها "كبيرة" أيضاً.² ويقوم جهاز تنظيم مياه الشرب والصرف الصحي وحماية المستهلك بمراجعة واعتماد تقييمات الآثار البيئية والاجتماعية لاستثمارات محددة في إطار البرنامج.

² وثيقة التقييم المسبق للمشروع، الصفحة 34.

10. يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في "تدعيم المؤسسات والسياسات لزيادة توفير خدمات الصرف الصحي وتحسينها في المناطق الريفية بمحافظة البحيرة والدقهلية والشرقية في مصر".³ وسيتم قياس النتائج الرئيسية ونطاق كل مجال من مجالات النتائج لتحديد مدى النجاح في تحقيق الهدف الإنمائي، وسيشمل ذلك ما يلي:

- (i) عدد الأشخاص الذين حصلوا على "مرافق صرف صحي محسنة" في إطار البرنامج (ربط نحو 167 ألف أسرة جديدة ونحو 833 ألف شخص بشبكات صرف صحي عاملة في القرى وتوابعها في المحافظات الثلاث التي يشملها البرنامج)؛
- (ii) تصميم نظام تقييم الأداء السنوي وتنفيذه للمساعدة في تحسين تخطيط الاستثمارات وأداء شركات المياه والصرف الصحي (نسبة تشغيلها)، أي تحسين القدرات وتخطيط الاستثمارات وعمليات التشغيل والمستوى العام لتقديم الخدمات في كل من الشركات الثلاث المشاركة (البحيرة والدقهلية والشرقية)؛
- (iii) تدعيم الترتيبات المؤسسية كما يتبين من تفتيح الإستراتيجية القومية للصرف الصحي بالمناطق الريفية (تهيئة بيئة داعمة ذات مقومات أفضل لتوفير خدمات صرف صحي أكثر استدامة في المناطق الريفية).⁴

الطلب

11. تلقت الهيئة طلب التفتيش في 12 أكتوبر 2022 والذي قدّمه مواطنان مقيمان في مركز دكرنس - الواقع على بُعد قرابة 140 كيلومتراً شمال شرق القاهرة- بمحافظة الدقهلية في منطقة الدلتا. ويدعي مقدّم الطلب أن مياه الصرف تتدفق داخل منزلها وأسفله بسبب سوء تنفيذ المشروع. وقد أدى ذلك، بحسب قولهما، إلى "تآكل" خرسانة المنزل وحدوث رطوبة في الجدران وتفكك بلاط الأرضيات وظهور تشققات وتصدّعات في الجدران، مما يهدد المنزل "بالتهدّم والانهار".⁵

12. يدعي مقدّم الطلب أيضاً أن مواسير الصرف التي تمر في الشارع موضوعة فوق مواسير المياه، مما يؤدي إلى حدوث "تلوث بيئي" وانبعثات "روائح كريهة" وآثار صحية تتمثل في الإصابة "بالفشل الكلوي".⁶

13. يدعي مقدّم الطلب كذلك وجود سوء تخطيط في تحديد أماكن واتجاهات خطوط الصرف الرئيسية، و"الانحرافات"، والمسافات بين هذه الخطوط، والمناسيب، والتوصيلات السكنية. ويرجع ذلك جزئياً، بحسب قولهما، إلى "المحسوبية ومراعاة المصالح الشخصية".⁷

³ وثيقة التقييم المسبق للمشروع، الصفحة 20.

⁴ وثيقة التقييم المسبق للمشروع، الصفحات 15 و20 و21.

⁵ طلب التفتيش، الصفحة 1.

⁶ طلب التفتيش، الصفحة 1.

⁷ طلب التفتيش، الصفحة 1.

14. يدعي مقدّم الطلب أن المشروع لم يحقق أهدافه، ولم يتبع متطلبات البنك الدولي، ولم "يحافظ على حقوق المواطنين".⁸ كما يؤكّد أن أنه لم يطبّق معايير الصحة والسلامة المهنية أو المعايير البيئية أو الفنية أو "المجتمعية"، ويقولان إنه طُلب منهم الانتظار، مع تحمّل الأضرار الناتجة عن المشروع، لحين يتم توصيل خط الصرف المار في الشارع بخط الصرف الجديد الأكبر الذي أنشأه المشروع.

15. يدعي مقدّم الطلب أنهما اتصلا بمسؤولي البنك الدولي والجهة المسؤولة عن إدارة تنفيذ المشروع والسلطات الحكومية المحلية وآلية معالجة المظالم المتعلقة بالبرنامج ودائرة معالجة المظالم بالبنك عدة مرات، لكن لم يتم حل المشكلة. ويقولان إن فريقاً تابعاً للمشروع قام بمعاينة الموقع في 17 أغسطس 2022 وتأكّد من صحة الشكوى واقترح حلاً، لكنه لم يتخذ أي إجراء إيجابي بعد هذه المعاينة. وقد أبلغا الهيئة، أثناء التحدّث معها، بأنهما توجهتا بالشكوى الخاصة بالمشروع أولاً إلى شركة المياه والصرف الصحي في مارس 2020.

16. يقول مقدّم الطلب إنهما غير راضيين عن الإجراءات التي اتخذها البنك لأن، بحسب زعمهما، "الضرر مازال قائماً" فضلاً عن سوء التنفيذ وعدم مطابقة المواصفات؛⁹ ويشيران أيضاً إلى أن الطلب مؤيّد وموثّق بالصور والمستندات.¹⁰

17. يُحتم الطلب باقتراح تدابير لحل المشكلات المبيّنة أعلاه بما في ذلك تحديد ومعالجة الأسباب الجذرية لهذه المشكلة، ومعالجة الأضرار الواقعة على منزل مقدّم الطلب، و"تنفيذ شبكة صرف حديثة" على مسافة كافية من "شبكة مياه الشرب".¹¹

ملاحظات الهيئة وقرارها

18. قامت الهيئة، وفقاً لإجراءاتها التشغيلية¹² وبعد تلقي الطلب والحصول على بعض الإيضاحات من مقدّمه، بإصدار إخطار بالاستلام على موقعها الإلكتروني في 4 نوفمبر 2022 (باللغة الإنجليزية) وأرسلت نسخة منه باللغة العربية إلى مقدّم الطلب في 9 نوفمبر 2022. ونفّذت الهيئة إجراءات العناية الواجبة الخاصة بها بمراجعة المعلومات الواردة في الطلب ووثائق المشروع، وكذلك بالتحدّث مع مقدّم الطلب عدة مرات خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 2022 لفهم مخاوفهما بشكل أفضل. كما اجتمعت الهيئة مع جهاز الإدارة في 17 نوفمبر 2022 لفهم موقفه من هذا الطلب.

19. ذكر جهاز الإدارة أنه تلقى عدة شكاوى من مقدّم الطلب في الفترة بين مارس 2020 وأغسطس 2022 وأنه عاين الموقع محل الشكوى عدة مرات بين ديسمبر 2021 وأكتوبر 2022. وقدم جهاز الإدارة جدولاً زمنياً للأحداث ونتائج الزيارات

⁸ طلب التفتيش، الصفحة 3.

⁹ طلب التفتيش، الصفحة 3.

¹⁰ طلب التفتيش، الصفحة 3.

¹¹ طلب التفتيش، الصفحة 4.

¹² الإجراءات التشغيلية لهيئة التفتيش، أبريل 2014.

الميدانية للموقع ومحاضر الاجتماعات التي تقدّم أوصافاً تفصيلية لمنزل مقدّمي الطلب ومسار تخطيط مواسير الصرف والمياه المارة في الشارع. وأوضح جهاز الإدارة أن المشروع يعترزم استبدال خط صرف عشوائي ("غير قانوني") بأخر ذي قطر أكبر.

20. بيّن جهاز الإدارة أن وحدة إدارة المشروع لبت بعض طلبات مقدّمي الطلب مثل نقل خط المياه من أسفل خط الصرف، لكنها رفضت طلبات أخرى مثل تركيب أكواع في خط المياه. ويقول جهاز الإدارة إنه لا يتعارض أي من الأشغال التي ينفّذها المشروع مع خط الصرف العشوائي ("غير القانوني") الموجود.

21. يوضّح جهاز الإدارة أن وحدة إدارة المشروع قامت بالحفر حول خطوط الصرف والمياه المارة في الشارع بجوار منزل مقدّمي الطلب ولم تجد أي تسريبات. وبالمثل، يوضّح جهاز الإدارة أنه لم يتم العثور على أي علامات للتسرّب السطحي في الشارع. ووفقاً لجهاز الإدارة، قام موظفو وحدة إدارة المشروع بفحص مضخة في الطابق الأرضي من منزل مقدّمي الطلب موجودة في "بئر" خرساني كانت المياه متجمّعة في أسفلها لارتفاع 2-3م.¹³ ولم يتم سد قاعدة هذه البئر التي كانت أدنى من مستوى الشارع بقرابة 1.5م. وخُصت الوحدة إلى أن المياه المتجمّعة في قاع البئر ليست مياه صرف، كما أدعى مقدّم الطلب، بل جوفية لأن منسوب المياه الجوفية قريب جداً من السطح في هذه المنطقة من دلتا النيل. وتشير الوحدة إلى أنه تم تأكيد ذلك أيضاً من خلال اختبار عينات المياه، كما خلّص مهندسو الوحدة وموظفوها إلى عدم وجود تسريب لمياه الصرف داخل منزل مقدّمي الطلب.

22. يؤكّد جهاز الإدارة أن جيران مقدّمي الطلب المتصلة منازلهم بخط الصرف "غير القانوني" ذاته لم يشتكوا من ذلك، وأنه عند حدوث انسداد لهذا الخط، وهو ما يحدث في بعض الأحيان، يسارع السكان المحليون على الفور إلى تطهيره وإعادة تشغيله.

23. يقول جهاز الإدارة إن وحدة إدارة المشروع بذلت جهوداً كثيرة لكي توضح لمقدّمي الطلب أن طفح المياه داخل منزلها لا علاقة له بإنشاءات المشروع. وتؤكّد الوحدة أنها بحثت هذه القضية بعناية وشمل ذلك القيام بالحفر حول المواسير، واستنتجت إلى أن هذه الطلبات غير مبررة وأنه لا يمكن عزو أي تسريب أو طفح إلى المشروع. وبناءً عليه، أبلغت الوحدة مقدّمي الطلب بهذه الحقائق وأغلقت القضية؛ لكنها تقر بأن توضيحاتها لم تقلح في إقناع مقدّمي الطلب اللذين كررا الشكوى أو جدها.

24. يقول جهاز الإدارة إنه أجرى أيضاً زيارة ميدانية إلى منزل مقدّمي الطلب والتي قام خلالها بمعاينة المنزل ومناقشة الأمر معهما. ويؤكّد جهاز الإدارة أن المشروع سيستبدل خط الصرف "غير القانوني" الموجود بأخر جديد ذي قطر أكبر قليلاً وبعد ذلك سيتم "إيقاف تشغيل" الأول تماماً، والتاريخ المستهدف لإنجاز ذلك هو أبريل 2023.

25. يتفق جهاز الإدارة مع وحدة إدارة المشروع على عدم العثور على أي تسريب في خط الصرف القريب من منزل مقدّمي الطلب، وكذلك على جفاف الشارع وجدران المنزل.

¹³ يقوم السكان أحياناً بتركيب مضخات لرفع المياه من خطوط المياه البلدية، التي لا يتم توفيرها بضغط عالٍ، إلى خزانات على الأسطح.

26. يُؤكّد جهاز الإدارة موقف وحدة إدارة المشروع وهو أن المياه الراكدة في قاع بئر المضخة ترجع إلى منسوب المياه الجوفية المرتفع نسبياً في هذه المنطقة من دلتا النيل، وأنه لم تتبعث منها أي روائح. ويشير جهاز الإدارة إلى أنه اقترح على مقدّمي الطلب سد قاعدة البئر بالخرسانة أو رفع البئر، لكنهما رفضا هذه التوصيات.

27. باختصار، يتفق جهاز الإدارة مع وحدة إدارة المشروع على أن المشروع لم يتسبب في حدوث تسريبات أو طفح داخل منزل مقدّمي الطلب. وخُصّص جهاز الإدارة إلى أن بعض الإجراءات العلاجية، مثل اختبار المياه، كانت مطلوبة من جانب الوحدة وقد تم القيام بها بما يُؤكّد عدم وجود تسريب لمياه الصرف.

28. في ضوء ما سبق ووفقاً لقرار الهيئة وإجراءاتها التشغيلية وبعد الاطلاع على المعلومات التي تم تجميعها من خلال إجراءات العناية الواجبة، فإن الهيئة تمتنع عن تسجيل طلب التفتيش نظراً لعدم وجود ارتباط معقول بين الضرر المُدعى به الوارد في الطلب والمشروع المموّل من البنك، وكذلك الجهود الكبيرة والمتواصلة من قبل جهاز الإدارة لمعالجة مخاوف مقدّمي الطلب. وتنتوّه الهيئة إلى أن هذا القرار لا يحول دون إمكانية تقديم أي طلب للتفتيش في المستقبل بناءً على أدلة جديدة أو وقائع لم تكن معروفة في وقت نظر الطلب الحالي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،



المرفق: طلب التفتيش (مُنقَّح)

نسخة إلى:

السيد ديفيد مالباس رئيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير

مقدّما الطلب (سري)